الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.43

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
24 May 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة غيتيتز – جوزيف .....(ترينداد وتوباغو)

ثم: السيد علائي (نائب الرئيس) .....(جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

مشروع القرار A/C.3/55/L.11/Rev.1

١ - **السيد فان فالسوم** (هولندا): عرض مشروع القرار المعنون "العمل من أجل القضاء على الجرائم المرتكبة ضد المرأة بإسم الشرف" (A/C.3/55/L.11/Rev.1)، وقال إن البلدان التالية انضمت إلى قائمة مقدمي المشروع: أستونيا، أوكرانيا، بوتسوانا، جزر سليمان، الجمهورية الدومينيكية، ساموا، موناكو. ويستند مشروع القرار إلى التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وأن مقدمي المشروع يعتقدون أنها لحظة مناسبة للجمعية العامة أن تسعى للإسهام في القضاء على هذه الجرائم المروعة وغير المبررة على الإطلاق. وذلك يتطلب إجراء تغييرات أساسية في اتجاهات المجتمع، واستخدام تدابير تشريعية وتعليمية واجتماعية من قبيل حملات التوعية. وينبغي للدول أن تبذل أقصى ما في وسعها لمنع الجرائم المرتكبة بإسم الشرف والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها.

٢ - وعلى الرغم من أن المسألة جديدة نسبيا على الأمم المتحدة، فإن كثيرا من الجهود تبذل بالفعل على الصعيدين الوطني والدولي للقضاء على هذه الجرائم. وقد تمت صياغة مشروع القرار بأسلوب يتميز بالشفافية والتعاون، مما أسفر عن إجراء تنقيحات في النص، وخاصة في العنوان، والنطاق الموسع للفقرة ١ من المنطوق، وحذف عدد من الفقرات التي تسببت في قلق بعض الوفود. وقد سبق أن تبين من وثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين أن ما من حكومة توافق على جرائم الشرف، وأن هناك إجماعا حول هذه المسألة. وتمثل الوثيقة خطوة هامة نحو ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمرأة في أنحاء العالم.

مشروع القرار A/C.3/55/L.13/Rev.1

٣ - **السيدة مسدوه** (الجزائر): عرضت مشروع القرار المعنون "القضاء على جميع أشكال العنف بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد المرأة" (A/C.3/55/L.13/Rev.1)، وقالت إن البلدان التالية انضمت إلى قائمة مقدمي المشروع: تركمنستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الرأس الأخضر، عمان، قيرغيزستان، اليمن.

٤ - وأضافت أن العنف يمثل أخطر العقبات في طريق النهوض بالمرأة وتمكينها في المجتمع. ويعالج مشروع القرار الذي يستند إلى التوافق في الآراء الذي عبرت عنه وثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، جميع جوانب العنف، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد المرأة، بأسلوب شامل ومتكامل، ويأمل مقدمو المشروع بأن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.3/55/L.16/Rev.1

٥ - **السيدة اوكايجي** (نيجيريا): عرضت مشروع القرار المعنون "الوضع الحرج للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة" (A/C.3/55/L.16/Rev.1)، نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين والمكسيك، الذي يعرب عن القلق لنقص الموارد التي تضمن تمكين المعهد من العمل في عام ٢٠٠١. وأضافت أن أزمة تتعلق بالمصداقية عملت على تثبيط بعض المانحين عن الإسهام في الصندوق الاستئماني الذي منه يتم تمويل أنشطة المعهد. غير أن المعهد، تحت إشراف مديرته الجديدة، السيدة ايليني استاميريس، استُحدث نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية في المجال الجنساني في أقل من سنة، وبذلك أوفى بولاية الجمعية العامة، وقد عمل ذلك على الرغم من ندرة التبرعات. ويعتبر إكمال المرحلة الأولى من هذا النظام في الموعد المقرر مثالا على ما يمكن للمعهد أن يقوم به وسببا وجيها لتزويده بدعم أفضل.

ومن شأن إغلاق هيئة تتمثل ولايتها في إجراء البحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في السنة ذاتها التي أعادت فيها وثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين تأكيد أهمية المعهد والنظام، أن يلقي بظلال من الشك على التزام الدول الأعضاء تجاه احتياجات المرأة والمساواة بين الجنسين. وسوف يكون عام ٢٠٠١ حاسما لبقاء المعهد، ويأمل مقدمو المشروع أن تؤيد اللجنة مشروع القرار من أجل ضمان أن يتمكن المعهد من مواصلة أعماله الهامة.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

مشروع القرار A/C.3/55/L.18/Rev.1

٦ - **السيدة سيرينو** (أوروغواي): عرضت مشروع القرار المعنون "حقوق الطفل" (A/C.3/55/L.18/Rev.1)، والذي قدمته مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، وأيضا الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، وقالت إن أثيوبيا وإسرائيل وبولندا وتركيا وفييت نام وموزامبيق قد انضمت إلى مقدمي المشروع.

٧ - وأضافت أن تطورات هامة للغاية حدثت في عام ٢٠٠٠، مثل اعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وبدء العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة المؤتمر العالمي للطفل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. والدورة الاستثنائية هي الإطار المناسب الذي في نطاقه يتم بشكل وثيق معالجة المواضيع المختلفة المتعلقة بالطفل بصفة عامة. ومن أجل عدم الإضرار بنتائج هذه العملية أو الالتزامات التي من المقرر أن تعتمدها الحكومات، فأن مشروع القرار يعكس لغة متفق عليها بشأن مختلف المسائل. غير أنه أضيفت في مشروع قرار عام ٢٠٠٠ إشارة إلى المشكلة المتعلقة بحالات التبني غير القانوني، وكذلك فقرة خاصة تتعلق بالحاجة إلى منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات الفعلية والمواد المستنشقة بين الأطفال، فضلا عن منع أشكال الإدمان الأخرى، وخاصة إدمان المسكِرات والتبغ. ونظرا للانتشار الواسع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اشتمل الفرع المتعلق بالصحة على إشارات محددة إلى هذه المشكلة الخطيرة وأضيفت في الفرع المتعلق بالتعليم فقرة تكفل حصول جميع الأطفال على التعليم، وفقا للالتزام الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وأُدرجت إشارة خاصة أيضا في مشروع القرار لعام ٢٠٠٠ إلى العنف ضد الطفل من منظور مفاهيمي واسع. وفي الفرع المتعلق بحماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح، وردت إشارات محددة إلى ضعف الطفلة بصفة خاصة في حالات الصراع المسلح.

٨ - وألقت الضوء على الجهود المبذولة من جانب الوفود التي شاركت في التفاوض بشأن مشروع القرار للتوصل إلى نص يعكس مشاعر القلق إزاء الأوضاع التي تؤثر على الطفل، بغية إعطاء احتياجات الأطفال الخاصة أعلى الأولويات وأكثرها إلحاحا. وأعربت عن أملها في أن تطرح اللجنة جانبا، في الأمور المتعلقة بالطفل، جوانب القلق الأخرى التي لا تتعلق حصريا باحتياجات الطفل والتزامات الدول الأعضاء ومسؤولياتها في هذا الشأن.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (تابع)

مشروع القرار A/C.3/55/L.31/Rev.1

٩ - **السيدة شاتسيس** (كندا): عرضت مشروع القرار المعنون "التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات تقديم التقارير بمقتضى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان"

(A/C.3/55/L.31/Rev.1)، وقالت إن البلدان الأتية أسماؤها تود الانضمام إلى قائمة مقدمي المشروع: أسبانيا، استراليا، إسرائيل، اكوادور، ألمانيا، أيسلندا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سان مارينو، سلوفاكيا، السويد، فبرص، لاتفيا، ليختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، النمسا، هنغاريا.

١٠ - وقالت إنه أدخلت تغييرات على النص تشير إلى بعض التطورات التي حدثت خلال العامين الماضيين وإدراج بعض العبارات الواردة في القرار المرافق بشأن الموضوع الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد كان البيان المفصل لقواعد حقوق الإنسان وتدوينها في معاهدات أحد الإنجازات الرئيسية للأمم المتحدة منذ نشأتها. وتشكل معاهدات حقوق الإنسان ولجانها جزءا محوريا لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. ويمثل ذلك جهدا جماعيا وتتطلب الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الدعم والتأييد من جانب الأمانة العامة والدول الأعضاء لضمان قيامها بعملها على نحو فعال. ويحاول مشروع القرار معالجة بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والأمانة العامة والدول الإطراف في الوفاء بمسؤولياتها.

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/55/177، A/55/213 وAdd.1، A/55/214 وAdd.1، A/55/275 وAdd.1، A/55/279، A/55/280 وAdd.1 وAdd.2، A/55/283، A/55/288، A/55/289، A/55/291، A/55/292، A/55/296 وAdd.1، A/55/302، A/55/306، A/55/328، A/55/342، A/55/360، A/55/395 - S/2000/880، A/55/404 - S/2000/889، A/55/408، A/C.3/55/2)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/55/269، A/55/282 و Corr.1، A/55/294، A/55/318، A/55/335، A/55/346، A/55/358، A/55/359، A/55/363، A/55/374، A/55/400، A/55/403، A/55/509، A/55/426 - S/2000/913)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/55/36، A/55/438 - S/2000/93)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/55/36)

١١ - **السيد بيلينغا - ايبوتو** (الكاميرون): قال إن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان يزداد ضرورة مع مجيء فجر قرن جديد عملت فيه العولمة وتكنولوجيات المعلومات الجديدة على تحويل العالم إلى "قرية عالمية". ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، تم إحراز تقدم كبير في مجال الحقوق الأساسية، ولكن ما زال يتعين تحقيق الكثير. وحقوق الإنسان عالمية ومترابطة ولا تقبل التجزئة، وينبغي أن يتمتع كل إنسان بهذه الحقوق بغض النظر عن العنصر والجنس والدين والعقيدة السياسية. وقد جددت الكاميرون التزامها بالتعاون مع المجتمع الدولي لضمان أن يصبح القرن الجديد قرنا للكرامة لجميع الشعوب والاحترام لجميع حقوق الإنسان. وينبغي أن تتركز أعمال المجتمع الدولي في هذا المجال على تعزيز سيادة القانون وتنظيم وإدارة شؤون الدولة وفقا للمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وينبغي له أيضا أن يولي أولوية لمحاربة الفقر، حيث أنه من أشد الأخطار التي تهدد كرامة الإنسان وتبطل الحقوق الأساسية الأخرى.

١٢ - وقد اختارت الكاميرون إقامة دولة ديمقراطية، وتحقيقا لذلك قامت بالتصديق على جميع صكوك حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بذلك، بما في ذلك تقديم

التقارير إلى هيئات الرصد التي أنشئت بموجب هذه الصكوك. وعلى الصعيد المحلي، تم وضع قواعد من خلال اعتماد العديد من القوانين التي تتناول الحقوق والحريات الأساسية. ويجسِّد دستور ١٨ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، التزاما حقيقيا بتعزيز حقوق الإنسان عن طريق جعل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدَّقت عليها الكاميرون، جزءا من إطارها الدستوري. وبالإضافة إلى ذلك، ينص الدستور الجديد على إنشاء المؤسسات اللازمة لإقامة سيادة القانون وتحقيق اللامركزية بغية إقامة ديمقراطية تستند إلى قدر أكبر من المشاركة وتحمي حقوق الأقلية. وقد قامت الكاميرون بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإدراجها في الدستور. ويؤكد الدستور أيضا الحق في الحياة والسلامة البدنية والمعنوية، والحق في عدم التعرُّض للتعذيب. ومن أجل تنفيذ كل من الاتفاقية والدستور، صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ القانون رقم ٩ لعام ١٩٧٧ الذي أُدرج في قانون العقوبات مادة تحدد جريمة التعذيب بالعبارات ذاتها التي حددتها بها الاتفاقية وقررت العقوبة على تلك الجريمة، والقانون رقم ١٠ لعام ١٩٩٧ الذي أدخل تعديلات على إجراءات تسليم المجرمين ووضعها في شكلها النهائي.

١٣ - ويتبيَّن من التحليل الموضوعي للوضع في الكاميرون ما تبذله السلطات العامة من جهود دؤوبة لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على جميع الأصعدة. غير أن الصعوبات الاقتصادية تشكل عقبة حقيقية في طريق التمتع الكامل بحقوق الإنسان، على الرغم مما تبذله الحكومة من أفضل الجهود. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يدين بالتأكيد انتهاكات حقوق الإنسان، فمن المهم تشجيع ودعم الجهود التي تبذلها بلدان مثل الكاميرون. وفي هذا السياق، فإنه يرحِّب بجهود مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتحقيق ذلك في العالم أجمع، وخاصة في وسط أفريقيا حيث قدمت الدعم لإنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية. وقال إنه يتطلع إلى الوصول الوشيك إلى ياوندي مستشار لحقوق الإنسان سوف يقدم المساعدة في تنشيط المركز وتعزيز التعاون بين المفوضية والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى وسائر الهيئات ذات الصلة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وقد أسهم التثقيف في مجال حقوق الإنسان أيضا في إقامة ثقافة للسلام والأمن الدولي. ومن ثم ينبغي تأييد اقتراح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الداعي إلى تنظيم حلقة دراسية في عام ٢٠٠٠ بغرض تحديد معايير ومؤشرات للتوسع في الحق في التعليم، مع الأخذ في الاعتبار الشواغل التي عبَّرت عنها مجموعة الـ٧٧ خلال المفاوضات بشأن البرنامج المتعلق بالخطة المتوسطة الأجل الجديدة للأمم المتحدة.

١٤ - **السيد تيكين** (تركيا): أعرب عن تقديره وتأييده للجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان في العالم أجمع. ولاحظ أنه عندما عقدت قمة الألفية، كان هناك ٢٧٣ توقيعا أو انضماما أو تصديقا للصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نتيجة للعولمة مع مجيء فجر الألفية الجديدة، أخذت الحدود القائمة بين الدول بشأن مسائل مثل الحكم الصالح وحقوق الإنسان، تختفي سريعا. غير أن المفوضية السامية أعربت عن قلقها بشأن وضع حقوق الإنسان في العالم، وحذَّرت من أن صكوك معاهدات حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون فعَّالة حقا دون توفر موارد كافية. ولاحظت أيضا أنه على الرغم من التقدم المحرز، فلم يحدث سوى تحرك ضئيل في مجالات رئيسية مثل منع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتطبيق العملي للمعرفة والوعي بحقوق الإنسان على مستوى القواعد الشعبية. غير أنه حذَّر

من أنه بينما ينبغي عدم ادخار أي جهد في مجال تعزيز الديمقراطية وتأكيد سيادة القانون، فلا ينبغي استخدام مسائل حقوق الإنسان لزعزعة استقرار البلدان الأخرى بخطط لا علاقة لها بالهدف المعلن المتمثل في حماية حقوق الإنسان. والانتقادات البنَّاءة ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان في العالم، لأن ما من بلد بلغ الكمال في هذا الشأن. وهناك مجال للتحسين في كل مكان وعلى كل بلد واجب والتزام بتحقيق أعلى مستويات حقوق الإنسان، وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلا في ظل ديمقراطية تعددية.

١٥ - وقد أسهمت تركيا، بوصفها عضوا في أسرة الدول الديمقراطية، في وضع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتفتح أبوابها لمعظم آليات الرصد الدولية، في حين تقوم هيئتها القضائية المستقلة ووسائطها الإعلامية الحرة ومنظماتها غير الحكومية المتزايدة النفوذ، بدور بارز في حماية حقوق الإنسان. وتقوم الحكومة والبرلمان باستمرار باستعراض تشريعات حقوق الإنسان بغية كفالة أن يتمتع مواطنوها بأعلى مستويات حقوق الإنسان. ويتم استكمال تدابيرها التشريعية بتدابير للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويجري تدريس مناهج في حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية وكذلك في برامج تهدف إلى إعداد الموظفين المدنيين في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم هيئة رفيعة المستوى ومشتركة بين الوزارات للتنسيق في مجال حقوق الإنسان برصد مسائل حقوق الإنسان باستمرار، واتخاذ القرارات وكفالة المتابعة. وعلى الصعيد الدولي يتواصل التعاون مع هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات. وقام المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبالتسامح الديني، بزيارة إلى تركيا في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ومن المتوقع أن يصل قريبا إلى تركيا المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. وعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون تركيا بالكامل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. وفضلا عن ذلك، وقَّعت تركيا في آب/أغسطس ٢٠٠٠ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأثناء قمة الألفية، وقَّعت تركيا أيضا على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٦ - وتعتز تركيا بتنوع شعوبها وحقوق مواطنيها، أيا كان أصلهم الإثني أو الدين أو اللغة. وتشكل مسائل حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والإصلاح الدستوري والتشريعي، أولويات وطنية على الرغم من تجربة البلد الطويلة والمؤلمة مع واحدة من أسوأ الحملات الإرهابية في العالم. وقد حاربت الإرهاب بنجاح بينما حققت في الوقت نفسه تقدما ملحوظا في ميدان حقوق الإنسان. وقد فشل الذين يمدون المنظمات الإرهابية بالمساعدة والمآوى والموارد المالية، في تقويض التزام تركيا بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

١٧ - تولى الرئاسة السيد علائي (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب الرئيس.

١٨ - **السيد هاينس** (كندا): قال إن قمة الألفية عززت الدور الحيوي للأمم المتحدة في خدمة شعوب العالم، وذلك بتأكيدها مسؤولية المنظمة عن إقامة ثقافة لاحترام حقوق الإنسان في جميع الدول وتحسين إنفاذ القانون الإنساني وحقوق الإنسان. ومناقشة اللجنة لحقوق الإنسان مفيدة في الاستجابة لهذا الطلب عن طريق مواجهة حالات الفشل لدى الحكومات والمجتمع الدولي وتحديد ما ينبغي القيام به.

١٩ - وتتعرض حقوق الإنسان للخطر وخاصة في حالات الصراع المسلَّح، على نحو ما ثبت في عدد من الحالات المأساوية. ففي السودان، تقصف القوات الحكومية السكان في الجنوب دون تمييز، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وينتشر على نطاق واسع استخدام الأطفال الجنود، والتشريد القسري، وعمليات الاختطاف، والسخرة، واسترقاق المرأة والطفل. وعلى الرغم من أن القيام بتحرير ١٦ شخصا تعرضوا للاختطاف بواسطة قائد جيش المقاومة يعد أمرا مشجعا، فإنه ينبغي للحكومة أن تفي بالتزاماتها الأخيرة بالكامل. وفي جمهورية شيشانيا في الاتحاد الروسي، لا يبدو أن هناك أي دلائل على تسوية الصراع ويظل المدنيون معرضين للخطر من جراء القتال بين الروس والشيشانيين فضلا عن الإرهاب والألغام البرية. ولا يمكن إنهاء الصراع إلا من خلال حل سياسي شامل قائم على التفاوض. وينبغي للاتحاد الروسي أن يتعاون تعاونا وثيقا بدرجة أكبر مع الخبراء الدوليين، بمن فيهم خبراء الأمم المتحدة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ازداد وضع حقوق الإنسان سوءا نتيجة للتواجد المستمر للقوات الأجنبية في البلد. وينبغي لجميع أطراف الصراع أن يكفلوا الحماية للعاملين في مجال الشؤون الإنسانية وذلك في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. وقال إنه يشجع بقوة جميع الموقِّعين على اتفاق لوساكا على الوفاء بتعهداتهم باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي بوروندي، يلقى توقيع اتفاق أروشا للسلام الترحيب، ولكن القتال ما زال مستمرا، ودعا المتمردين إلى وقف هجماتهم وعقد اتفاق لوقف إطلاق النار. وما زال وضع حقوق الإنسان في أفغانستان فظيعا، وخاصة المعاملة التي تفرضها جماعة الطالبان على المرأة واستخدام القوة الجوية ضد المدنيين. وينبغي للطالبان بأن يعترفوا بأنهم لن يحصلوا على شيء من العالم الخارجي ما لم تتوقف هذه الممارسات. وفي كولومبيا، لا تزال أخطر مسألة تتعرض لها حقوق الإنسان هي الاستهداف العمدي للمدنيين من جانب الجماعات المسلحة غير الشرعية. وينبغي للحكومة أن تكفل الوصول إلى أسرى الحرب بحكم الواقع، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والسكان الأصليين، ولجان السلام، ومحاكمة المسؤولين عن التهديدات وأعمال القتل والاختطاف. ومن الأمثلة الأخرى على أثر الحرب على السكان المدنيين، وخاصة الأطفال، الصراع الطويل الأمد في سري لانكا والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من جانب كل من الحكومة وقوات نمور تاميل إيلام للتحرير.

٢٠ - وفي حالات أخرى، فإن آثار الصراع تترك البلدان في فترة انتقال هشة. والطرق التي تعالج بها البلدان المسائل المتعلقة بالإفلات من العقوبة وتجري بها الانتخابات وتقيم المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وتتعاون مع المجتمع الدولي، سوف تحدد ما إذا كانت تتحرك قدما نحو السلام الدائم أو تنكص على أعقابها إلى حالات الصراع. إذ أن إرتريا وأثيوبيا يلتزمان بدرجة كبيرة باتفاق وقف الأعمال القتالية ولكن حالات حقوق الإنسان والحالات الإنسانية في كلا البلدين تظل أمرا يدعو إلى القلق. وينبغي أن تظل كل من ارتريا وأثيوبيا مشتركة بالكامل في عملية السلام التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية. وقد تحسَّن احترام حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك خلال العام الماضي، وذلك بفضل الضغط الدولي الشديد. وإقامة نظام قضائي يتسم بالشفافية والحيدة والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أمران حاسمان بالنسبة للاحتمالات الطويلة الأجل. ويشكل تخلي سلوبودان ميلوسيفتش الذي أدين بجرائم الحرب في حكومة يوغوسلافيا الاتحادية عن السلطة مؤخرا تطورا يلقى الترحيب. وقال إن وفده يأمل في أن يؤدي ذلك إلى تحسين حالة حقوق الإنسان بدرجة كبيرة في البلد. وفي سيراليون، لا تزال عملية السلام معطلة وتوقف بالفعل برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج. وتؤيد

كندا الخطوات الرامية إلى إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم في حق الإنسانية. وقال إنه يرحِّب بالاتفاق الأخير بين حكومة كمبوديا والأمم المتحدة حول إنشاء محكمة لجرائم الحرب لفترة حكم الخمير الحمر ويشجعها على اعتماد التشريعات اللازمة. ويحث أيضا الحكومة على ضمان إجراء الانتخابات البلدية المرتقبة على نحو خال من العنف. ومما يلقى التشجيع جهود هاييتي لمكافحة الإفلات من العقوبة، ولكن وفده ما زال يشعر بالقلق من جراء الحالة العامة لحقوق الإنسان. وتأمل كندا في أن تعمل منظمة الدول الأمريكية على تسهيل قيام حوار يؤدي إلى علاج أوجه القصور الرئيسية في انتخابات هاييتي التشريعية. وفي إندونيسيا، ما زالت عودة أعمال العنف في آسيه وملوك وتيمور الشرقية موضع قلق، وكذلك محنة مليون من الأشخاص الذين تشردوا داخل بلدهم. ويرحِّب بقيام الحكومة بمد فترة وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في آسيه، ويشجعها على مواصلة مقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان في جميع المناطق.

٢١ - وعلى الرغم من أن الالتزام الأولي لحماية حقوق الإنسان يقع على عاتق الدولة، فمن المتعذر الاضطلاع به من خلال أوامر سلطوية دون مراعاة رغبات المواطنين. والحكم عن طريق الأوامر ليس مثل سيادة القانون. وفي هذا الإطار تواصل حكومة العراق الحكم بالترويع وترفض المشاركة الجادة مع المقرر الخاص الجديد للجنة حقوق الإنسان. وما زالت حالة حقوق الإنسان في ميانمار آخذة في التدهور وتلجأ السلطات إلى معاملة جماعة أونغ سان سوو كي والعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية عن طريق القمع المتزايد. ويحث وفده على اتخاذ خطوات عاجلة للامتثال لتوصيات منظمة العمل الدولية بشأن أعمال السخرة، ويكرر نداءه للالتزام الحقيقي بالوفاق الوطني. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيث انعدام احترام حقوق الإنسان موضع قلق طويل الأمد، ترحِّب كندا بتحوُّل الحكومة نحو قدر أكبر من الالتزام الدولي. وتشجيعا لهذا التقدم، اعترفت كندا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كدولة وتحثها على أن تعمل وفقا لسيادة القانون والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

٢٢ - واستعداد الدولة لقبول التحقيق الدولي من جانب الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغير ذلك من آليات حقوق الإنسان الأخرى، يساعد على احترام سيادة القانون. وتمتدح كندا جهود الصين لتحديث نظامها القانوني وإجراء إصلاحات اقتصادية هامة وصعبة، ولكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء التقييدات المستمرة للحقوق المدنية والسياسية، التي هي حاسمة للتقدم على جميع الجبهات. وتحث كندا الصين على إعطاء أولوية عالية للتصديق على الاتفاقات التي وقَّعتها وتنفيذها. ونفس الشيء ينطبق على ماليزيا التي شهدت خلال العام الماضي هبوطا واسعا في حالة حقوق الإنسان، وخاصة الحق في الاعتراض السلمي وفي حرية التعبير.

٢٣ - ولا معنى للمعاهدات والأحكام الدستورية والالتزامات السياسية باحترام حقوق الإنسان ما لم يتم تنفيذها. وتحث كندا بقوة حكومة فييت نام على احترام الحريات السياسية والدينية التي يحميها دستورها والإقلال من اللجوء إلى عقوبة الإعدام. وتشعر كندا بالقلق أيضا إزاء اللجوء المتزايد بكثرة إلى عقوبة الإعدام وغير ذلك من أشكال العقوبة القاسية في المملكة العربية السعودية، وغالبا ما يتم ذلك بدون احترام للدعاوى القضائية حسب الأصول. وتأمل في أن ينعكس استعداد حكومة المملكة العربية السعودية المعلن لإبداء قدر أكبر من الاهتمام بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قدر أكبر من التوافق مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من المبادرات المؤسسية التي بدأت حكومة باكستان في اتخاذها، فإن التنفيذ

الكامل لالتزاماتها بالتحوُّل والإصلاح الديمقراطي أمر ضروري لإنهاء الانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان في ذلك البلد. وفي إيران حيث تواجه خطط الرئيس لإقامة مجتمع أكثر ديمقراطية معارضة صلبة، فإنه يلزم تحقيق قدر أكبر من التقدم في مجال حقوق الإنسان للمرأة، وحرية الرأي والتعبير والحرية الدينية، وخاصة بالنسبة للبهائيين. وتأسف كندا لأنه لم يحدث أي تقدم كبير في حالة حقوق الإنسان في كوبا خلال العام الماضي، وتشعر بقلق عميق إزاء المضايقات المستمرة للأفراد واعتقالهم وإيداعهم السجون بسبب التعبير عن آرائهم. وفي الشرق الأوسط، تسبب الأزمة السائدة في المنطقة في خسائر مزمنة للمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان. وتحث كندا كلا الطرفين على وقف العنف فورا واستئناف المفاوضات. وترحب بالالتزامات المعقودة في شرم الشيخ ودعا الطرفين إلى احترامها. ويتوقف نجاح هذه الجهود السياسية على قدرة جميع المعنيين على إعطاء المقام الأول للسلامة والأمن وحقوق الإنسان للشعوب، وبذلك يساعدون على تحقيق الهدوء والتسامح والاستقرار في المنطقة.

٢٤ - لقد اعتمدت قمة الألفية رؤية للأمم المتحدة وهي مزوَّدة بالأدوات اللازمة لتحقيق فرق حقيقي بالنسبة للشعوب - وتعزيز وكفالة تمتع جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم في نهاية الأمر بحقوقهم الإنسانية. وهذا هدف لا تستطيع أي بلد، بما في ذلك بلده، الادعاء بأنه قد تحقق. وتؤكد المناقشة الجارية في إطار هذا البند حجم التحدي الذي يواجه العالم. وتتعهد كندا بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة في جهودها من أجل ترجمة رؤية جميع القادة في قمة الألفية إلى واقع يومي لجميع المواطنين الذين من واجب الدول أن تخدمهم.

٢٥ - **السيد ايردوس** (هنغاريا): أيد البيان الذي أدلت به فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وقال إنه ينبغي الاعتراف في مسألة الخطر الذي تمثله مظاهر التعصب والتمييز، بأن لكل بلد مشكلاته التي يتعين حلها على الصعيد الوطني. وينبغي أن يشكل الإنكار الواضح لجميع أشكال التمييز، واعتماد التدابير اللازمة المناهضة للتمييز، مع المشاركة النشطة في جميع الأعمال الدولية لمحاربة انتهاكات حقوق الإنسان، جزءا من إطار متَّسق للإجراءات الحكومية.

٢٦ - وفي هذا السياق، فإن من بين أكثر المشكلات إلحاحا في وسط وشرقي أوروبا هي حالة الغجر الذين يشكِّلون جماعة إثنية كبيرة والذين يمثل إدماجهم في المجتمع مسألة تتعلق بالأقليات بقدر ما هي مسألة سياسة اجتماعية. وقد اعتمدت حكومته، بالتعاون مع الإدارة الذاتية للغجر، مجموعة من التدابير المتوسطة الأجل ترتبط بخطط عمل سنوية الهدف منها تقليص أوجه عدم المساواة الاجتماعية، ومحاربة التحيز ومنع التمييز، وأيضا تعزيز هوية وثقافة مجتمعات الغجر. ويعمل المفوض البرلماني للأقليات الوطنية والإثنية كوسيط لجميع الأقليات في هنغاريا، وتشكل أنشطته ضمانة ضد الإفلات من العقوبة على انتهاكات القوانين السارية في هذا المجال. وقد أثنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على هذه المؤسسة في الكلمة التي ألقتها في استراسبورغ في الاجتماع التحضيري الأوروبي الأخير للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وسوف يكون عقد هذا المؤتمر في عام ٢٠٠١ بمثابة علامة بارزة على الطريق إلى حشد المجتمع الدولي وتعبئته في حماية حقوق الإنسان. وينبغي الاعتراف بأن الإدماج الاجتماعي للغجر لا يمكن أن يتحقق في الأجل القصير، وأن هنغاريا - بالتعاون مع مجلس أوروبا - تعمل على تنفيذ استراتيجية طويلة الأجل لتحسين حالتهم الاجتماعية والقانونية وظروف معيشتهم. وسوف تتعزز فعالية الاستراتيجية نتيجة للإجراءات التي

تتخذ على الصعيد الإقليمي من جانب المنظمات المتعددة الأطراف مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. وقد اجتمع مؤخرا في براغ ممثلو الحكومات المسؤولون عن شؤون الأقليات في رومانيا وبلدان مجموعة "فايسغراد" (بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا) لتبادل الآراء والخبرات المتعلقة بمختلف النهج التي تتبعها هذه البلدان تجاه المسائل المتعلقة بالغجر. وقد اتفق المشتركون على أن يدعموا في بلد كل منهم برامج تدعو إلى التسامح والتفاهم وتؤكد على أهمية الإجراءات المتخذة لمكافحة كراهية الأجانب.

٢٧ - وقال إنه يود أن يؤكد رؤية هنغاريا لأوروبا في المستقبل كقارة موحدة فيما يتعلق بقيمها وتطلعاتها، وإن كانت متنوعة فيما يتصل بتركيبها الإثني والديني واللغوي فضلا عن تقاليدها وأعراقها. ويرتبط وضع حقوق الإنسان في المجتمع ارتباطا وثيقا بتعليم ونقل القيم الديمقراطية من جيل إلى جيل. وتعترف حكومته بأهمية عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان واتخذت عددا من التدابير التثقيفية والترويجية دعما لإقامة مجتمع متسامح ومتعدد الأعراق. غير أنه ينبغي الاعتراف بأن مظاهر التعصب وكراهية الأجانب والغوغائية والتطرف السياسي ما زالت تشكل جزءا من الواقع الأوروبي. وإغفال هذا الواقع ينطوي على عواقب وخيمة بالنسبة للديمقراطية وسيادة القانون. وأشار إلى أن حماية حقوق الإنسان كانت تمثل إحدى القيم الأساسية للسياسات الخارجية والمحلية للبلدان المشاركة في تشييد أوروبا، وقال إن البلدان التي تتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ينبغي أن تقدم تعبيرا عن هذه التطلعات السامية من خلال تدابير عملية ترمي إلى توطيد دعائم الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون وإقامة مؤسسات مستقرة. وبعبارة أخرى، ينبغي للبلدان المقدمة لطلبات الانضمام أن تتخذ تدابير تعكس استعدادها لإجراء إصلاحات. وهكذا، فإن توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي يشكل إنجازا للأمم المتحدة بقدر ما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم.

٢٨ - وقال إن وفده يرحِّب بإعادة قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الجارة الجنوبية لهنغاريا، في عضوية الأمم المتحدة، وحيَّا انتصار الديمقراطية والإرادة الشعبية في ذلك البلد الذي أقامت معه هنغاريا العديد من الروابط عبر القرون. وتمنى لشعوب يوغوسلافيا النجاح في مشروعهم الضخم لإعادة إعمار البلد وإقامة مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات.

٢٩ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو المقوِّم الأساسي للقانون الدولي. ولا يمكن لأي دولة بمفردها أن تدَّعي القوامة على هذه الحقوق الأساسية. وإدراكا من حكومته بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على "معيار مشترك للإنجاز بالنسبة لكافة الشعوب وكافة الأمم" في سعيها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإنها تلتزم بتعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها وحمايتها وتبذل جهودا دؤوبة لمعالجة المشكلات التي تواجه المجتمع في هذا المجال. وقد حددت عام ٢٠٠٠ عاما "لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان" لتوعية جميع قطاعات المجتمع بأهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفضلا عن ذلك، أعلن عن مجموعة شاملة من مبادرات حقوق الإنسان، وبعض منها في طور التنفيذ بالفعل. وتم سن قانون شامل بشأن نظام قضاء الأحداث، الذي ألغى عقوبة الإعدام للجناة دون سن ١٨ سنة وقت ارتكاب الجريمة. وتم تعديل قانون الجنسية الباكستانية لعام ١٩٥١ لينص على منح حقوق متساوية في الجنسية الباكستانية لأبناء المرأة الباكستانية والرجل الباكستاني المتزوجين من أجانب. وتم تحسين البيئة المادية للسجون والإفراج عن أكثر من ٢٥ ٠٠٠ سجين أدينوا بجرائم طفيفة. وأنشئت اللجنة

الدائمة المعنية بمركز المرأة وأسندت إليها ولاية واسعة تتمثل في جعل جميع الإجراءات الحكومية التي تمس المرأة أو الفتاة تتفق مع التزامات باكستان الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد حددت اللجنة مهمة مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة على أنها أولويتها العليا. ويباشر صندوق المرأة التي تواجه شدة، الذي يقدم مساعدة قانونية للمرأة التي في شدة، أعماله الآن. وتعكف الحكومة على اتخاذ خطوات مناسبة لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان لتوفير الترتيبات المؤسسية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع قطاعات المجتمع، وخاصة النساء والأطفال والأقليات والجماعات الضعيفة الأخرى.

٣٠ - ويشكل الفقر إهانة للكرامة الإنسانية ويمثل إحدى العقبات الرئيسية في طريق التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان. ويعيق نقص الموارد في أغلب الأحيان جهود البلدان النامية للاستثمار في مجال المرافق الأساسية وبناء القدرة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أدى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في أعقاب العولمة إلى تفاقم الوضع. ويلقى تقرير الأمين العام عن أثر العولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، الضوء على الطريقة التي يمكن بها للتغييرات الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية أن تزيد من نواحي ضعف البلدان النامية وأن تمارس أثرا سلبيا على تمتعها الكامل بحقوق الإنسان. والمسألة بحاجة إلى مزيد من الدراسة للحصول على فهم أوضح لجميع آثارها. وتعلق باكستان أهمية خاصة على التنفيذ الكامل للحق في التنمية. وقال إن وفده بعد أن درس بعناية الاقتراح المقدم من الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية فيما يتعلق بمفهوم التنمية، يرى أن الظروف المرتبطة بهذا المفهوم غير مقبولة على الإطلاق، نظرا لأنها تشكل جزءا من محاولات إضفاء الشرعية على النظم التجارية الدولية التمييزية عن طريق فرض شروط معاكسة على البلدان النامية.

٣١ - وقال إن معظم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تحدث في ظل الاحتلال الأجنبي أو حالات الصراع المسلح. ذلك أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة موضع قلق بالغ لدى وفده. ولذلك يدعو جميع المعنيين إلى ممارسة ضبط النفس. وتقع المسؤولية الأولى على تحسين الوضع على عاتق السلطات الإسرائيلية. ولا بد من وقف الاستخدام غير المتناسب للقوة، ولا بد من إجراء تحقيق دولي مستقل لتحديد المسؤول عن انتكاس عملية السلام. وينبغي أن يتيح الحل الدائم والشامل للقضية الفلسطينية إقامة دولة للشعب الفلسطيني على أساس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

٣٢ - وقال إن جنوب آسيا مسرح لواحد من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان. ففي جامو وكشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي، يتعرض شعبها الذي يناضل من أجل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، لقمع وحشي من جانب قوات الاحتلال الهندية. وفضلا عن ذلك، وفي محاولة لتضليل الرأي العام، تشكلت جماعات مرتزقة لترويع السكان وارتكاب المذابح وقد توثقت فظائع الهند في كشمير لدى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. فقد حثت منظمة "آسيا ووتش"، في تقريرها لعام ١٩٩٩ بعنوان "الهند: وراء صراع كشمير"، الجمعية العامة على إدانة الاعتداءات من جانب قوات الأمن الهندية في كشمير ودعت الهند إلى السماح بأفرقة الأمم المتحدة العاملة ومقرريها الخاصين بالقيام بزيارات إلى الهند. ودعت أيضا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لزيارة الهند وتقديم نتائج زيارتها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. ووفقا لأحدث تقرير لمنظمة العفو الدولية في عام ١٩٩٩، لم تقدم حكومة الهند أي رد موضوعي على الادِّعاءات بشأن اختفاء ما بين ٠٠٠ ٧ إلى ٠٠٠ ٨ شخص ما زال مصيرهم مجهولا.

٣٣ - وقد أشار المقرر الخاص المعني بالتسامح الديني في تقريره أيضا إلى المذبحة التي تعرض لها السيخ في كشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي، والتي توافقت في توقيتها مع الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة إلى الهند في آذار/مارس ٢٠٠٠. وأفاد المراقبون المستقلون أن هناك أكثر من سبب يحمل على الاعتقاد بأن المذبحة التي تعرض لها المدنيون السيخ الأبرياء هي من تدابير الهند لإعطاء الانطباع لدى الرئيس كلينتون والكثير من الصحفيين الأمريكيين النافذين في حزبه أن الهند هي الضحية التي لا حول لها لجماعة مزعومة من الإرهابيين الإسلاميين من باكستان وأفغانستان. ويعد رفض الهند الاعتراف بالحق في تقرير المصير سببا للأزمة المستمرة لحقوق الإنسان في هذه المنطقة. ومنذ أكثر من ٥٠ عاما، تأكد حق شعب كشمير في تقرير المصير في كثير من قرارات مجلس الأمن، وقبلته الهند، غير أن الهند قد نقضت كلمتها واستخدمت القوة العسكرية لتوطيد احتلالها غير الشرعي للمنطقة. ولدى المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، التزام للوفاء بالتعهد الذي ارتبطت به إزاء شعب كشمير حتى يمكنهم ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ومن شأن التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة كشمير أن يؤدي إلى السلام والتنمية والرفاهية لمنطقة جنوبي آسيا برمتها.

٣٤ - وأشار في ختام كلمته إلى البيان الذي أدلى به ممثل كندا، وقال إنه يبدو أن كندا ادّعت لنفسها دور الوصي على حقوق الإنسان في العالم أجمع، وهو دور لا يمكن لحكومته أن تقبله. ومن الممكن أن يكون لرأي كندا وزن أكبر لولا صمتها المروِّع في مواجهة الانتهاكات الفاضحة والمنتظمة والموثقة التي ترتكبها الهند في كشمير المحتلة. إن المبادئ وليس استغلال الظروف هي التي ينبغي أن تحكم جهود من يدافع عن حقوق الإنسان. وقال إن المرأة في كندا تُعَامَل على أنها شيء وتستغل في أغراض التجارة والاستثارة الجنسية والسياحة والترفيه. وفضلا عن ذلك، فإنه حتى وقت قريب تركت الشرطة في بعض المدن الكندية مواطنين كنديين متهمين بجرائم خفيفة للموت من البرد خلال الشتاء، وهو نوع من أنواع الإعدام خارج نطاق القضاء.

٣٥ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إن حكومتها تولي أولوية عليا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واتخذت تدابير عديدة في هذا الشأن. ولدى المكسيك منذ عام ١٩٩٨ برنامج وطني للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها تشارك فيه مختلف المؤسسات إلى جانب المجتمع المدني والمنظمات الاجتماعية. وقد تعزز أيضا الحوار مع المنظمات الوطنية غير الحكومية، وكان من ضمن أغراضه تقييم هذا البرنامج الوطني. وفي عام ١٩٩٧، أنشئت لجنة مشتركة بين الإدارات لرصد التزامات المكسيك الدولية في مجال حقوق الإنسان. والمكسيك طرف في ٥٨ صكا من صكوك حقوق الإنسان، وقامت خلال الإدارة الحالية بالتصديق على تسع اتفاقيات دولية. كما قبلت الولاية القضائية لمحكمة حقوق الإنسان للدول الأمريكية لتسوية المنازعات. ووقّعت على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلا عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتمشيا مع تقاليد المكسيك بالتعاون الكامل مع ممثلي الآليات الدولية لحقوق الإنسان، قام عدد من المسؤولين الدوليين بزيارة المكسيك أثناء الإدارة الحالية وبدعوة من حكومتها، بمن في ذلك مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي ظل الإدارة الحالية أيضا، اعتمدت إصلاحات تشريعية تمنح للجنة الوطنية لحقوق الإنسان استقلالا ذاتيا كاملا، كما اعتمدت أيضا على الصعيد المحلي التعديلات اللازمة لتمكين عدد متزايد من اللجان التابعة للدولة من التمتع باستقلال كامل. وفي مجال مكافحة التعذيب، تم التحقيق بدقة في جميع الادعاءات،

وازداد عدد الدورات التدريبية لرجال الشرطة والجيش. وفيما يتعلق بإقامة العدل، اعتمدت مبادرات هامة لتعزيز الهيئة القضائية وضمان استقلالها.

٣٦ - وقالت إن من الشواغل الرئيسية لحكومتها حالة المهاجرين الذين يقعون ضحية انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف والإهانة. وهي تشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحوادث التي وقعت في الأشهر الأخيرة على طول الحدود الشمالية للمكسيك حيث قام أفراد باعتقال المهاجرين على نحو غير قانوني. ووفقا للالتزامات التي ارتبط بها رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية، سوف يقدم وفدها ثلاثة مشاريع قرارات إلى اللجنة. ويدعو مشروع القرار الأول الدول إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ ويؤكد مشروع القرار الثاني اهتمام المجتمع الدولي بحماية المهاجرين وينوه بالأعمال الهامة التي يضطلع بها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين؛ ويقترح مشروع القرار الثالث إعلان يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر يوما دوليا للمهاجرين.

٣٧ - **السيد بارنوهادينغرات** (إندونيسيا): قال إن الحكومة في بلده هي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي يعملون معا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أجل التغلب على المشكلات الراهنة والناشئة. وقد شملت الإنجازات إنشاء مؤسسات ديمقراطية مثل أمين المظالم ووزارة العدل وحقوق الإنسان، وتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات المتخصصة الأخرى التي تعالج حقوقا خاصة، واضطلاع البرلمان المنتخب ديمقراطيا بولايته الدستورية لمراقبة السلطة التنفيذية، وتأدية وسائط الإعلام أعمالها على نحو مستقل وحر. وباعتبار الطابع المتعدد الأعراق والمتعدد الثقافات والمتعدد الأديان لإندونيسيا، كانت عملية الانتقال إلى الديمقراطية معقدة للغاية. وربما كانت الاضطرابات في بعض أجزاء البلد ناجمة عن التغييرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديموغرافية التي حدثت على مر الزمن. ولهذا السبب فإن كل جهد يبذل لصون السلام وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة والعادلة، بوصف ذلك جزءا من المساعي المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يتم من خلال أعمال تعاونية على الصعيد الوطني. ويشهد البلد في جميع أنحائه تعزيزا للمثل الديمقراطية، ولكن هذه المثل قد يتهددها التعصب المقترن بالفوارق الاقتصادية داخل المجتمع. ولمواجهة هذه التحديات، تسعى إندونيسيا إلى تقوية المؤسسات والهياكل الأساسية، ومن الغريب أنه على الرغم من الجهود الشاقة التي تبذلها حكومته لتحسين حالة حقوق الإنسان، ترى بعض الوفود أنه من الضروري حث إندونيسيا على بذل المزيد، بينما قد يكون من الأفيد لهم أن يقدموا المساعدة في الاهتداء إلى حلول. ويمتد التزام حكومته بتعزيز حقوق الإنسان إلى خارج حدود البلد. فقد أيدت إنشاء آلية لحقوق الإنسان داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتعمل بوصفها مركزا إقليميا للتدريب والبحث والتنمية ونشر المعلومات وتحليل السياسات بشأن حقوق الإنسان.

٣٨ - ويسترعي تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الانتباه إلى التقدم الكبير في إدماج حقوق الإنسان في العملية الإنمائية. ويعتقد وفده أن الحق في التنمية يتطلب لا مجرد سياسات فعَّالة على الصعيد الوطني فحسب، وإنما يتطلب أيضا توفر بيئة اقتصادية مواتية على الصعيد الدولي. ويرحِّب وفده بتقرير الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية، وخاصة الاهتمام بالبعد الدولي لهذا الحق. وقد أخذ علما أيضا بأنشطة الفريق العامل المعني بالحق في التنمية والتقدم المحرز في اجتماعه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومن المأمول أن تتحقق نتائج إيجابية في الاجتماع القادم للفريق العامل، المقرر أن ينعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الأمر الذي ينهي

الجمود الذي استمر أكثر من ١٠ سنوات منذ اعتماد إعلان الحق في التنمية وبالنسبة لتنفيذ صكوك حقوق الإنسان، يرحِّب وفده بالجهود التي يبذلها رؤساء هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات من أجل مواصلة تحسين أدائهم وكفالة التنفيذ الفعَّال لهذه الصكوك. ويلاحظ الوفد من تقرير المفوضة السامية الأهمية المعقودة على التبرعات، ولكنه يرى أن تأتي الموارد الكافية لتشغيل كل هيئة من هيئات حقوق الإنسان من داخل الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبالنسبة للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، أكد أهمية التنفيذ الكفء والفعَّال التكلفة. وينبغي وضع معايير لقياس الكفاءة وإنشاء آلية مشتركة للرقابة لضمان تنفيذ البرامج بإسلوب احترافي. وفيما يتعلق بمذكرة التفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومة إندونيسيا، فقد قررت الحكومة عدم تجديد البرنامج بعد انتهاء موعده، لأنها تعتقد أنه لا يمكن الاستمرار في تنفيذ البرنامج إلا من خلال التعاون القائم على الاحترام المتبادل وأخذ احتياجات البلد المضيف في الاعتبار.

٣٩ - **السيد لا بيفاو** (الصين): تكلم ممارسا حق الرد، وقال إن ممثلي الولايات المتحدة وكندا قد هاجما بلده. فقد اتهم ممثل الولايات المتحدة بعجرفة أكثر من ١٠ بلدان في القارات الخمس، وجميعها من البلدان النامية. وقد يكون من المناسب النظر إلى الوضع الراهن لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة. إذ أن التمييز العنصري القائم في ذلك البلد معروف جيدا، وكذلك السياسة الوحشية المتبعة ضد السكان، والمعاملة القاسية للسجناء، وانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. إن بلدا بهذا السجل السلبي ليس له أن يتحدث عن حقوق الإنسان، فضلا عن توبيخ البلدان الأخرى. لقد حثّ ممثل الولايات المتحدة البلدان الأخرى مرارا وتكرارا على تغيير سلوكها وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. غير أن قلة ضئيلة جدا من البلدان هي التي تفعل ذلك حتى الآن، والولايات المتحدة ليست واحدة منها بقدر ما يتعلق الأمر بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل. وأعرب عن أمله في أن تتوفر لدى الولايات المتحدة الشجاعة لعلاج نقائصها وتحسين سلوكها وأن تسرع بالتصديق على الصكوك السالفة الذكر وتسحب تحفظاتها الجوهرية العديدة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن العار بدرجة أكبر أن تستخدم الولايات المتحدة الأسلحة الثقيلة لمهاجمة جماعاتها الدينية بينما تنتقد الإجراءات الشرعية التي تتخذها الحكومة الصينية ضد طائفة "فالون تونغ، بتأييد كامل من الشعب الصيني. إن وفد الولايات المتحدة يطبق معايير مزدوجة ويتدخل في الشؤون الداخلية للصين. وخلال العام الماضي لم تقم حكومته فحسب بمضاعفة جهودها للقضاء على الفقر والحفاظ على النمو الاقتصادي وتسريعه من أجل تحسين تمتع السكان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنما اتخذت أيضا خطوات لإقامة نظم السياسة الديمقراطية وإنفاذ القوانين وتحسين نظام الإشراف القضائي. وأدت هذه التدابير كلها إلى تحسين وضع السكان، بما في ذلك جميع الجماعات الإثنية والأقليات.

٤٠ - **السيدة الجبوري** (العراق): تكلمت ممارسة حق الرد، وقالت إن الولايات المتحدة التي دعت إلى محاكمة الآخرين، والحقيقة أن أول من يجب أن يحاكم هم قادة الولايات المتحدة أنفسهم المسؤولون عن ارتكاب عدد لا يحصى من الجرائم في حق الإنسانية. فقد كانت الولايات المتحدة هي أول من استخدم القنابل الذرية، واستخدمت مادة الدايوكسين السامة والقوة المفرطة ضد شعب فييت نام. وبالنسبة للعراق فإن الولايات المتحدة ترتكب منذ عشر سنوات أبشع جريمة إبادة جماعية ضد الشعب العراقي، وتصر على الإبقاء على الحظر والجزاءات ضد العراق، من خلال

استخدامها لحق الفيتو، لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار برفع الجزاءات، الأمر الذي نجم عنه كارثة إنسانية في العراق أدت إلى وفاة أكثر من مليون ونصف المليون من السكان أغلبهم من النساء والأطفال. وقد استخدمت اليورانيوم المنضب في حربها ضد العراق، الأمر الذي أدى إلى كارثة خطيرة على البيئة والصحة ليس على هذا الجيل فحسب بل لأجيال عديدة قادمة. وفي عام ١٩٩١، قصفت الولايات المتحدة ملجأ العامرية المدني وراح ضحية القصف أكثر من ٨٥٠ من الأطفال والمدنيين الذين لجأوا هناك وماتوا جميعا حرقا. واستخدمت القوة الغاشمة لتدمير الهياكل الأساسية المدنية للمجتمع العراقي، ملحقة أضرارا هائلة لحق الإنسان العراقي في الحياة والتنمية والرعاية الصحية والاجتماعية. وفرضت أيضا مناطق حظر طيران غير مشروعة لم ترد في قرار مجلس الأمن ودون تخويل منه، بينما تقوم طائراتها بقصف المنشآت المدنية والاقتصادية العراقية يوميا، ملحقة أضرارا بشرية ومادية كبيرة راح ضحيتها نحو ٣٠٠ مواطن عراقي مدني. وبالنسبة للاتهام الذي وجهه ممثل الولايات المتحدة من أن العراق يستغل التوتر السائد في الشرق الأوسط لإعلان حرب شاملة، أكد أن موقف العراق الداعم للشعب الفلسطيني ثابت وليس وليد الأحداث المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. ويبدو أن المطالبة بحق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه من الاحتلال الصهيوني تعتبر عملا عدائيا من منظور حقوق الإنسان الأمريكية. أن ميزان القوى القائم حاليا في العالم لن يستمر إلى الأبد، وسوف يأتي اليوم الذي تحاكم فيه الولايات المتحدة على جرائمها في حق الإنسانية.

٤١ - **السيد اوغوتسوف** (بيلاروس): تكلم مستخدما حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، وقال إن بيلاروس أجرت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر انتخابات برلمانية وفقا لقانونها الانتخابي. وقام برصد هذه الانتخابات ١٩٨ مراقبا دوليا من ٢٨ بلدا من أنحاء العالم. وأعرب فريق من الخبراء عن ارتياحه للانتخابات واعتبرها أكثر من ١٤٠ مراقبا أنها حرة ومفتوحة ونزيهة. وقال إنه لا يعرف السبب الذي من أجله استخدم وفد الولايات المتحدة معلومات عن الانتخابات لم يتم التحقق منها ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وأضاف أن وفده يتعجب أيضا لأن يطلب بلد ديمقراطي ومتحضر، بشكل رسمي تقريبا، فسخ قانون اعتمدته السلطات في دولة أخرى ذات سيادة. وهذا الطلب غير مناسب في إطار مداولات الأمم المتحدة وأعاد إلى الأذهان المواجهات التي شهد عصر يرى أنه انقضى منذ أمد بعيد.

٤٢ - **السيد مبارك** (السودان): تكلم ممارسا حق الرد على الاتهامات الظالمة وغير المسؤولة التي وجهها ممثل كندا ضد بلاده، ونفى أن حكومته تقصف أهدافا مدنية، وقال إن المتمردين يستخدمون منشآت مدنية كقواعد عسكرية يشنون منها هجمات على أجزاء أخرى من البلد. وقد وافقت حكومته على منح جنوب السودان الحق في تقرير المصير، وتأمل في أن يكون اختيار شعب الجنوب بحرية لصالح وحدة البلد. وقد استقبل السودان نحو ثلاثة ملايين شخص من الجنوب السوداني طلبوا اللجوء فرارا من القتال. لقد ذكر ممثل كندا محنة الأشخاص الذين تم ترحيلهم على غير إرادتهم، ولكنه لم يذكر أن الحكومة تحاول تنمية موارد المنطقة، مثل البترول. وبدلا من الإشادة بجهود الحكومة لحماية حقوق الإنسان وتنمية المنطقة، اختار ممثل كندا إثارة مسألة المواطنين الذين تم ترحيلهم على غير إرادتهم.

٤٣ - **السيد شهوب** (المملكة العربية السعودية): تكلم ممارسا حق الرد، وأعرب عن دهشته للاتهامات التي وجهها ممثل كندا ضد بلاده ونظامها القضائي دون أن يبذل أي جهد لفهم عقيدة البلد وتاريخه. وقال أن النظام القضائي في بلده يقوم على الشريعة ودستوره يقوم على القرآن. إن وفد كندا والوفود الأخرى التي درجت على توجيه انتقادات لكل

ما هو إسلامي لا يفهمون جوهر الدين الذي يدين به أكثر من مليار إنسان في هذا العالم. كما أن كندا اعتمدت نهجا انتقائيا إزاء حقوق الإنسان. وإنه أمر يخص كل دولة ذات سيادة لكي تقرر تطبيق عقوبة الإعدام من عدمه، وليس في ذلك انتهاك للقانون الدولي. وقال إن وفده يرفض رفضا قاطعا بيان الوفد الكندي والانتقادات الموجَّهة إلى نظامه القضائي؛ وأنه يحيل ممثل كندا إلى صفحة المملكة العربية السعودية في الإنترنت التي تتضمن شرحا تفصيليا للنظام القضائي في المملكة. وقد كان من الأجدر لممثل كندا أن يتعرض لعمليات القتل التي ترتكب ضد الفلسطينيين العزَّل والتي يمكن مشاهدتها على التليفزيون يوميا.

٤٤ - **السيد لي هواي ترونغ** (فييت نام): تكلم ممارسا حق الرد، وأشار إلى أن مناقشات مستفيضة سبق أن أجريت بشأن عقوبة الإعدام وأن هذه العقوبة ليست مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. وعقوبة الإعدام في فييت نام ينظمها القانون بدقة وهي تطبق من أجل سلامة المجتمع وعلى أخطر الجرائم فقط. وبالنسبة للحريات السياسية والدينية، فإنها ليست مكرسة في الدستور فحسب وإنما تأتي مفصلة في صكوك أخرى. ويوجد احترام دقيق للحقوق السياسة والدينية والثقافية في فييت نام. ولصالح الحوار والتعاون الكامل، لا ينبغي للدول بصفة عامة أن تأخذ على عاتقها الحكم على الآخرين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.